



المجلس العربي
Arab Council



بلاغ عام عن تجنيد الأطفال في اليمن

مقدم بتاريخ 24 نيسان /أبريل 2023

مقدم من:
منظمة سام للحقوق والحريات
المجلس العربي

عنوان الاتصال

اسم الجهة المقدمة للبلاغ: منظمة سام للحقوق والحريات والمجلس العربي

مقدم إلى ولايات:

الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو اللاطوعي؛ المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم؛ المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية؛ المقرر الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار؛ المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية؛ المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء؛ المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان.

أصحاب السعادة،

يسلط هذا البلاغ الضوء على سياسة أطراف النزاع في تجنيد الأطفال في اليمن، وبشكل خاص الحوثيون، مستغلين تدهور الاقتصاد اليمني، والفقر المدقع، وتردي مستوى الخدمات، والعصبية العشائرية. وقد أدى ذلك إلى ترك آلاف الطلاب مدارسهم بسبب التجنيد، ودفع آلاف الأطفال إلى الخطوط الأمامية جراء الحاجة المالية، والتضامن القبلي، وأسباب أخرى، حيث يدفع الأطفال ثمناً باهظاً، سيستمر في التراكم لسنوات قادمة، وسيؤثر على تعافي المجتمع اليمني. وبصرف النظر عن كونها جريمة حرب بموجب القانون الدولي، فإن استخدام أطفال اليمن كوقود لحرب لا نهاية لها، على ما يبدو، سوف يحرمهم ويحرم بلدهم من فرصة بناء اقتصاد حديث يمكن أن يضمن مستوى معيشياً لائقاً ودولة تصون حقوق شعبها.

تتطوي سياسة تجنيد الأطفال التي تنتهجها أطراف النزاع في اليمن، وبشكل خاص الحوثيون، على انتهاكات خطيرة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، إذ يستغلون الواقع الاقتصادي المتردي وحالة الفقر المدقع وغياب التنمية لمواصلة تجنيد الأطفال، مما يفضي إلى انتهاك حقهم في التعليم، وفي التمتع بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية، والاختفاء القسري لكثيرين من الأطفال الذين تم تجنيدهم، مما يستدعي التدخل لتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار.

أعد البلاغ من قبل مجموعة محامين ومدافعين عن حقوق الإنسان ممن يعملون في منظمة سام للحقوق والحريات بالتعاون مع المجلس العربي. ويستند التقرير على معلومات وشهادات للضحايا وشهود عيان، وثقتها منظمة سام للحقوق والحريات، ويتضمن عشرات الشهادات التي أخذت من أطفال ضحايا التجنيد في اليمن.

أولاً: المقدمة

1. يشهد اليمن حرباً أهلية منذ سبتمبر/أيلول 2014، على إثر التمرد المسلح الذي قاده جماعة الحوثي التي تطلق على نفسها "انصار الله" بالتحالف مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح. وقد زادت وتيرة الانتهاكات في أعقاب التدخل العسكري الذي قاده السعودية والإمارات على البلد منذ أواخر مارس/آذار 2015، حيث يطغى على المشهد مناخ الإفلات من العقاب إزاء جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الخطيرة المرتكبة من مختلف أطراف النزاع، بما في ذلك انتهاكهم سياسة تجنيد الأطفال.
2. ينتهج أطراف النزاع اليمنيون سياسة تجنيد الأطفال في الصراع منذ اندلاعه الأول في عام 2014، حيث وجد آلاف الأطفال أنفسهم على جبهات القتال بسبب الفقر، والعقوبة القبلية. وقد بدأت ظاهرة تجنيد الأطفال بالانتشار والتوسع منذ بدء النزاع بين الحكومة الشرعية والمتمردين الحوثيين في عام 2014، حيث انخرط آلاف الأطفال في الأعمال القتالية المباشرة، بداية من الحرب التي خاضتها جماعة الحوثي ضد قبائل حجور الشام بمحافظة حجة مطلع العام 2012، ومن ثم حربها على منطقة دماج بمحافظة صعدة خلال العام 2013، ثم ازدادت بوتيرة أكبر في عام 2014. وبعد سيطرة مليشيات الحوثي على العاصمة صنعاء، وتوسيع معاركها في بقية المحافظات، استخدمت أنماطاً معقدة في تجنيد الأطفال قسراً، وزجهم في العمليات القتالية لتعويض الخسائر البشرية الناجمة عن المواجهات مع قوات الحكومة اليمنية، ولاحقاً في مواجهة قوات التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية.¹
3. اقتصر تجنيد الأطفال قبل اندلاع الصراع الحالي، أثناء حكم الرئيس السابق علي عبد الله صالح، بشكل أساسي داخل القوات الحكومية. وكان قطاع الدفاع حينها من أكثر مؤسسات الدولة استقراراً، حيث كان يوفر رواتب ثابتة، مما دفع بالعائلات إلى تغيير شهادات ميلاد أبنائهم لرفع أعمارهم إلى 18، وبالتالي السماح لهم بالتجنيد في الجيش والحصول على راتب. ومع ذلك، لم يشارك الأطفال بالضرورة في الأنشطة العسكرية الحربية في ذلك الوقت.
4. أفاد صحفيون في اليمن أنهم شاهدوا خلال الشهور الأخيرة صبياناً بين الرابعة عشرة والسادسة عشرة يحملون البنادق والمسدسات ويقاثلون لحساب الحوثيين وغيرهم من الجماعات المسلحة. ووصف أحدهم رؤية صبي في السابعة في نقطة تفتيش تابعة للحوثيين في صنعاء ومعه بندقية هجومية عسكرية. كما قال ناشطان محليان يتابعان القضية في مدينة عمران، على بعد 50 كيلومتراً شمالي غرب صنعاء، قال لـ هيومن رايتس ووتش إنهما شاهدا ما يصل إلى 30 جندياً طفلاً بأحد مراكز الحوثيين هناك، وبينهم بعض الصبية الذين تصل أعمارهم إلى 12 عاماً. وقد أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلة في عمران مع صبية قالوا إنهم قاتلوا أو قاموا بمهام عسكرية أخرى لحساب الحوثيين. وأجمع الصبية على أنهم تطوعوا، لكن أربعة منهم تركوا الحوثيين بعد ذلك لأسباب مختلفة. وجرّح اثنان منهم في القتال.²
5. وقال مسؤول التجنيد، وكان في أواخر الثلاثينات من عمره، لـ هيومن رايتس ووتش إنه نشط في تجنيد الأطفال لحساب الحوثيين في عمران لما يزيد على العام. وقال إن الأطفال الذين لم يحصلوا على تدريب عسكري لا يشاركون في القتال الفعلي، بل يقومون في الأغلب بأدوار الحراسة أو حمل الذخيرة والطعام إلى مقاتلي الجبهة الأممية. كما يستعيدون المقاتلين القتلى والمصابين ويقدمون الإسعافات الأولية. وقال مسؤول التجنيد إنه كان ينوي العودة إلى الجبهة مع اثنين من الجنود الأطفال، وكلاهما في الرابعة عشرة، وبينهما ابن أخيه. وقال ابن الأخ لـ هيومن رايتس ووتش، إنه انضم إلى الحوثيين في مايو/أيار 2014 وهو حالياً حارس مسلح. وقد أصيب في صدره في يوليو/تموز الماضي أثناء قتال بين الحوثيين ولواء الجيش اليمني رقم 310، لكن الجراح التأم.³
6. لا يقتصر تجنيد الأطفال في اليمن على مليشيا الحوثي، إذ أشارت عدة تقارير محلية وأممية إلى تورط الحكومة اليمنية وقوات التحالف العربي بتجنيد الأطفال مستغلة حاجة عائلاتهم الماسة للمال، رغم توقيع الحكومة اليمنية اتفاقية مع الأمم المتحدة عام 2018 تتضمن خارطة طريق لوقف تجنيد واستخدام الأطفال في النزاع المسلح الدائر في البلاد. في أواخر سبتمبر/أيلول 2020، رصد فريق الخبراء الدوليين في تقريره الثالث الذي عرضه على مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عمليات تجنيد أطفال ضمن معسكر قوات الأمن الخاصة في شبوة، والمالية للحكومة اليمنية، وتم استخدامهم في الأعمال القتالية في

¹ عسكرة الطفولة، تقرير يوثق تجنيد جماعة الحوثي للأطفال في النزاع المسلح في اليمن. سام للحقوق والحريات والأورو-متوسطي، شباط/فبراير 2021.

² اليمن - الحوثيون يرسلون الأطفال إلى القتال. هيومن رايتس ووتش، 12 أيار/مايو 2015. <https://www.hrw.org/ar/news/2015/05/12/269920>

³ نفس المصدر السابق.

محافظة أبين خلال مايو/ أيار 2020، وتم أسرهم من قبل المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً. وذكر التقرير أنّ قوات موالية للحكومة اليمنية أو التحالف العربي أو سماسرة، تنفذ عمليات تجنيد واسعة للأطفال في محافظات تعز ولحج وأبين، وتنقلهم للتدريب في معسكرات سعودية من أجل الدفاع عن حدود السعودية من الهجمات البرية الحوثية.

7. يسלט هذا البلاغ الموجز الضوء على سياسة تجنيد الأطفال من قبل أطراف النزاع في اليمن، والذي شهد ازدياداً ملحوظاً بعد انقلاب ميليشيا الحوثي على الحكومة الشرعية، مما أدى إلى تسرب الكثير من الطلاب من المدارس، والنزوح أو الهجرة إلى خارج البلاد. لكن أخطر التداخيات هي تجنيد الحوثي وميليشيا المجلس الانتقالي الجنوبي للأطفال. هذه الميليشيات تقيم معسكرات لتجنيد الأطفال وقد وثقتها وسائل الإعلام والتقارير التي قدمها مبعوثو مجلس الأمن. علاوة على ذلك، يتم استخدام الأطفال من قبل ميليشيا الحوثي وإجبارهم على المشاركة في الأعمال العدائية، حيث تم تدريبهم على القتال، أو نقل الأسلحة والمعدات الحربية، وفي بعض الأحيان يتم استخدامهم لجمع معلومات عن المعارضين مقابل الحصول على احتياجاتهم الأساسية مثل الملابس والمأوى والطعام. وقد أشار تقرير قدمه الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون إلى مجلس الأمن الدولي إلى أن المنظمة الدولية ورصدوا تجنيد الأطفال في اليمن في صفوف الجيش والجماعات القبلية المسلحة وأيضاً من جانب جماعة الحوثي وتنظيم القاعدة وأنصار الشريعة.⁴

8. يستند البلاغ على معلومات وثقتها منظمة سام للحقوق والحريات، ويحتوي على أمثلة جمعها باحثون وراصدون ميدانيون تراعي معايير الشفافية، والحياد والنزاهة والموضوعية. وقد حرص فريق سام على الوصول إلى الضحايا والحصول على المعلومات منهم من خلال النشاط الميداني للفريق العامل داخل اليمن، والذي استطاع توثيق الوقائع من خلال مقابلة شهود العيان وتوثيق أقوالهم. كما استخدمت المنظمة أيضاً وسائل الاتصال المتاحة، وتلقت العديد من البلاغات، وحصلت على العديد من المقاطع المتلفزة لروايات الضحايا، ونقلت بعضاً مما تذييعه وسائل إعلام أطراف النزاع، فضلاً عن استخدام فريق المنظمة المصادر المفتوحة ذات الموثوقية كالتقارير الصادرة من المنظمات الأممية والتقارير الحقوقية ذات المصداقية.

ثانياً: سياسة تجنيد الأطفال في اليمن: حقائق وأرقام

9. لا توجد إحصائية دقيقة لعدد الأطفال المجندين في الحرب اليمنية، حيث تتفاوت هذه الأرقام بحسب تقديرات الأمم المتحدة. وقد قدر تقرير 2017، حيث قدرت عدد الأطفال المجندين لدى جماعة الحوثي بنحو 1500 طفل، وكشف تقرير لوكالة «أسوشيتد برس» تجنيد جماعة الحوثي نحو 18 ألف طفل بنهاية عام 2018. ونشرت وزارة حقوق الإنسان التابعة للحكومة اليمنية تقديرات تشير إلى تجنيد جماعة الحوثي نحو 30 ألف طفل منذ 2014.⁵

10. رصد فريق سام الميداني تجنيد 11310 طفلاً في 19 محافظة منذ عام 2014، بينهم 6269 طفلاً من سن (8-11) عاماً، و580 طفلاً من سن (12-14) عاماً و4461 طفلاً من سن (15-17) عاماً (على النحو المفصّل في الجدول صفحة رقم 7 في تقرير عسكرة الطفولة). وبحسب ترتيب المحافظات تأتي محافظة حجة في مقدمة المحافظات بعدد (1875) تليها محافظة صنعاء بعدد (1734) ثم محافظة ذمار (1585)، فيما تأتي محافظة تعز المنقسمة بين أطراف الصراع في المركز الرابع بعدد (1124) ثم أمانة العاصمة بعدد (1097).⁶

11. أشار التحليل الذي أجرته منظمة سام إلى العامل الاقتصادي يلعب دوراً محورياً في انخراط الأطفال في الأعمال القتالية، حيث هنالك 6126 طفل ممن تجندوا من أسر معدومة الدخل، في حين هنالك 3194 طفلاً أسر ذات دخل المحدود، و1990 طفل من أسر ذات دخل متوسط. ووفق المعطيات التي بحوزة سام تصدرت جماعة الحوثي قائمة الجهات التي تجند الأطفال إذ جندت 10649 طفلاً، في حين جندت الحكومة الشرعية وحلفائها 507 أطفال، بينما تم تجنيد 54 طفلاً من قبل جماعات متطرفة، وبضمنها تنظيم القاعدة.

12. بحسب المعلومات التي تضمنها تقرير الخبراء الدوليين، شهدت الفترة من يونيو/حزيران 2015 إلى فبراير/شباط 2020 تجنيد الحوثيين لصبيّة في جميع المحافظات اليمنية لا تتجاوز أعمارهم سبع سنوات، ممن جرى تجنيدهم في المدارس، والمناطق الفقيرة والحضرية ومراكز الاحتجاز من خلال التلقين، والحوافز المالية والاختطاف، حيث تم استخدامهم في القتال، مما أدى إلى وفاة بعضهم وإصابة البعض الآخر. ولم تتوقف عمليات التجنيد عند الأطفال الذكور، إذ جندت جماعة الحوثي 34 فتاة (تتراوح أعمارهن بين 13 و17 عاماً)، في الفترة من يونيو/حزيران 2015 إلى يونيو/حزيران 2020،

⁴ تقرير أممي: تجنيد الأطفال في اليمن في تزايد. العربية، 17 حزيران/يونيو 2012.

⁵ ما زالوا في الجبهة: تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل أطراف الصراع في اليمن. سام للحقوق والحريات، شباط/فبراير 2023.

⁶ نفس المصدر السابق.

لاستخدامهم كمخبرات، ومجنّات، وحارسات، ومسغفات، وأعضاء فيما يعرف بـ "الزینبات"، واللاتي تُوكل لهنّ مهام تفتيش النساء والمنازل، وتلقين النساء أفكار جماعة الحوثي، فضلاً عن حفظ النظام في سجون النساء.

ثالثاً: سياسة تجنيد الأطفال: الأسباب والنتائج

13. وجد فريق الخبراء المعني باليمن أن الحوثيين يواصلون التلقين العقائدي، والتجنيد، وفي بعض الحالات التدريب العسكري للأطفال في المخيمات الصيفية، لا سيما في محافظتي صنعاء والحديدة، واستخدام الأطفال كمقاتلين. وحدثت هذه الانتهاكات على الرغم من توقيع الحوثيين في 18 نيسان/أبريل 2022 على القيام بجملة أمور لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في قواتهم. وأظهر التقرير أن الحوثيين يتبعون نفس أساليب وطرق تجنيد الأطفال، حيث يقوم المشرفون الحوثيون على مستوى المجتمع المحلي بتجنيد الأطفال، ومعظمهم من الفئات العمرية 13 إلى 17 عاماً، من خلال الإكراه وتهديد الآباء والمعلمين، وتقديم الإغراءات المادية والوعود بالاستشهاد للأطفال، وتسجيلهم في الدورات الثقافية والدينية الطائفية استناداً إلى الأيديولوجيا الحوثية.⁷

14. هناك أسباب متعددة لتنامي ظاهرة تجنيد الأطفال في اليمن خلال الحرب، دفعت أطراف الصراع وفي مقدمتهم جماعة الحوثي لاستغلال الأطفال وتحويلهم وقوداً لمعركة لا علاقة لهم بها. وتشمل الأسباب الرئيسية لإشراك الأطفال اليمنيين في الحرب المستمرة الخلفية الأيديولوجية، العوامل الثقافية والاجتماعية والمالية والتعليمية والسياسية.

15. ساهم تردي الوضع الاقتصادي وتدمير البنية التحتية الحيوية جراء الحرب في تدمير سبل العيش، بما في ذلك تلك التي تعتمد على الزراعة وصيد الأسماك، ويات الانضواء في النزاع المسلح والصناعات ذات الصلة أحد المصادر الرئيسية للدخل في البلاد. لهذا السبب ينحدر غالبية الجنود الأطفال في اليمن من أسر ومناطق فقيرة ويتم استدراجهم بالمال، ومن خلال مزيج من الإكراه والتماس المرتبات والدعاية، والوعود براتب قدره 20000 ريال يمني (حوالي 80 دولاراً)، والإقامة، وإمدادات يومية من القات (منبه عند مضغه) والتبغ، وفوائد أخرى. هذه الإغراءات تدفع بالأطفال إلى التجنيد لتحسين وضعهم الاقتصادي، وتحويل بعض الأموال إلى أسرهم.

16. إضافة إلى التقاليد والأعراف الثقافية التي تربط حمل السلاح بمكانة وقوة مرموقة حتى عندما يتعلق الأمر بالأطفال، هناك أيضاً ميل في الثقافة اليمنية لإدراك شخص يبلغ من العمر 15 أو 16 عاماً كشخص بالغ ولم يعد طفلاً، وفي هذا العمر يُتوقع من الأفراد العمل، خاصة إذا كانوا متزوجين بالفعل، وكانوا ضحايا ممارسة زواج الأطفال.⁸

17. أدى الانهيار الكبير في منظومة التعليم على أثر توقف مئات المدارس إلى تشرد مئات الآلاف من التلاميذ منها بسبب الحرب، مما اضطر آلاف الأسر إلى قبول تجنيد أطفالهم لتحسين معيشتهم وتأمين مصادر دخل جديدة في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة وزيادة أعداد النازحين لأكثر من 3 ملايين نسمة غالبية أطفال ونساء يفقدون للعائل ومصدر الرزق. كما وساهم طغيان خطاب العنف والكراهية، وتمجيد الحرب، ونشر ثقافة القتال والموت بين المراهقين في المدارس وخارجها من خلال بث الأناشيد والبرامج الثقافية المدرسية وإدخال حصص تمجد شعارات ورموزاً حربية وبث وترسيخ قناعات وأفكار تقوض السلم والتعايش وتهدم القواسم المشتركة.⁹

18. تظهر الحقائق أن التعليم هو العامل الأكثر فاعلية من بين العوامل المؤثرة في تجنيد الأطفال، فيما حل العامل الاقتصادي بالدرجة الثانية، تليه بالدرجة الثالثة التوجهات السياسية. وقد لعب العامل الاجتماعي دوراً حيوياً بسبب انحسار دور الأسرة والمجتمع والوكالات ومنظمات حقوق الإنسان فيما يتعلق بنشر الوعي بين الأبرياء بحقوقهم. كما أسهم الدمار الذي لحق ببناء القبيلة بجعل الأطفال فريسة سهلة للمليشيات، خاصة وأنه يتم توظيف الثقافة القبلية في اليمن في حمل السلاح في الصراعات بين القبائل. وبالتالي، كانت المليشيات تجبر الأبرياء على المشاركة في الحرب، ومن ثم كشفت النتائج الإجمالية لتحليل

⁷ رسالة مؤرخة في 21 شباط/فبراير 2023 موجهة على رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن.
⁸ أفراح ناصر، الجنود الأطفال في اليمن... أدوات لمدافع حرب غير ضرورية. يمن فيوتشر - المركز العربي، واشنطن، ترجمة ناهد عبد العليم، 3 شباط/فبراير 2023.

<https://yemenfuture.net/researches/12980>

⁹ أطفال اليمن وقود حرب الحوثيين. الجزيرة 20/12/2016.

<https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2016/12/20/%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%88%D9%82%D9%88%D8%AF-%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%88%D8%AB%D9%8A%D9%8A%D9%86>

البيانات أن مجموعة من العوامل أدت إلى تجنيد الأطفال المسلح في الحرب الدائرة في اليمن. ومع ذلك، فقد استنتج أخيراً أن العوامل ذات الصلة بالتعليم قد أثرت بشكل كبير على الأطفال الذين يتم تجنيدهم في النزاعات المسلحة والحروب.¹⁰

19. تبين أن القوانين التي وضعت قبل النزاع لحظر تجنيد الأطفال، مثل قانون رعاية الأحداث وقانون حقوق الطفل، هشة للغاية لأنها فشلت في ردع الجهات التي تجند الأطفال من خلال فرض وإنفاذ عقوبات ملموسة.¹¹

20. وثق معدو البلاغ ١٧ معسكراً تابعاً لجماعة الحوثي مخصصاً لتدريب الأطفال المُراد تجنيدهم، 4 منها في محافظة الحديدة، والأخرى تتوزع على المحافظات الأخرى مثل صنعاء وإب وذمار وصعدة وعمران، حيث يتلقى الأطفال في هذه المعسكرات تدريبات في مجالات اللياقة البدنية، واستخدام الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، وزراعة الألغام، ورمي القنابل وقذائف الهاون، وتقع هذه المعسكرات تحت إشراف وزارة الدفاع التي تتبع جماعة الحوثي.¹² رصدت منظمة سام العديد من الوسائل التي يستخدمها الحوثيون وأطراف الصراع الآخرين لجذب الأطفال والتغريب بهم لتجنيدهم، منها:

1. المدارس

21. حرصت جماعة الحوثي منذ سيطرتها على العاصمة صنعاء على وضع وزارة التربية والتعليم تحت سلطتها المباشرة، فعينت يحيى الحوثي شقيق مؤسس الجماعة حسين الحوثي وزيراً للتربية والتعليم، حيث عمد إلى إحداث تغييرات واسعة في الإدارات التعليمية بما يضمن الولاء إضافة إلى تغيير واسع في المناهج الدراسية بما يخدم فكر الجماعة، وانسحب الأمر على الأنشطة التعليمية. فبحسب تقرير فريق الخبراء لعام ٢٠١٩، أفاد الشهود معلومات إضافية عن أساليب تجنيد الحوثيين وكذلك عن أساليب تلقينهم في المدارس. وأضاف التقرير هناك طريقة أخرى تستخدم لتجنيد الأطفال هي «تلقين العقائد» ففي المدارس العامة والخاصة، يقوم الضباط بإلقاء محاضرات منتظمة للأطفال لتشجيعهم على التجنيد من أجل القتال. وقد أُخبرت إحدى الأمهات فريق الخبراء بأن لديها كوابيس حول مستقبل ابنها الذي اطلع مع أطفال آخرين في صفه بصنعاء على صور أطفال ميتين تم تقطيعهم. تلقى فريق الخبراء رواية مباشرة لمعلم سابق تم إلقاء القبض عليه لأنه رفض تعبئة الشباب والتعاون في حملة لتجنيد الأطفال في عمران. ووفقاً للشاهد، لدى الجماعة الحوثية المسلحة سياسة لتجنيد الأطفال يتم تنفيذها بشكل ممنهج.

2. المراكز الصيفية استغلال بشع لبراءة الطفولة

22. أعلنت جماعة الحوثي عن سياسة تحشيد الأطفال في المراكز الصيفية ووصل عدد الملتحقين في المراكز الصيفية بحسب تصريح للقيادي في جماعة الحوثي حسين العزي على حسابه في تويتر إلى 620 ألفاً من الشباب والأطفال. وأكد العزي أن عدد الملتحقين زاد عن المتوقع بواقع 220 ألف ملتحق وأن القدرة الاستيعابية للمراكز الصيفية تبلغ 720 ألفاً. وقد استخدم الحوثيون ما يسمونه "المخيمات الصيفية" لنشر أيديولوجيتهم الطائفية وتجنيد الفتيان للقتال. وتقام هذه المعسكرات في المدارس والمساجد حول الجزء الذي يسيطر عليه الحوثيون من اليمن، والذي يشمل شمال ووسط البلاد والعاصمة صنعاء. وفي هذا السياق، قال أربعة عمال إغاثة من ثلاث منظمات دولية تعمل في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون إنهم لاحظوا تكثيف جهود الحوثيين لتجنيد الأطفال في الأسابيع الأخيرة. تضاءلت صفوف الحوثيين بسبب الخسائر في ساحة المعركة، خاصة خلال معركة قرابة عامين للسيطرة على مدينة مأرب المهمة. تحدثت عمال الإغاثة شريطة عدم الكشف عن هويتهم، خوفاً على سلامتهم، وقالوا إن مجموعاتهم قد تُمنع من العمل في الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون. وأضافوا أن المتمردين ضغطوا على العائلات لإرسال أطفالهم إلى المخيمات حيث يتعلمون كيفية التعامل مع الأسلحة وزرع الألغام، مقابل الحصول على الخدمات، بما في ذلك الحصص الغذائية من المنظمات الدولية. وصف أحد عمال الإغاثة الذين يعملون في المناطق الشمالية النائية مشاهدة أطفال لا تتجاوز أعمارهم 10 أعوام في نقاط تفتيش على طول الطريق، وبنادق كلاشينكوف معلقة على أكتافهم. يتم إرسال الآخرين إلى الخط الأمامي. وقال إن الأطفال عادوا مصابيين من القتال في مأرب.¹³

¹⁰ نفس المصدر السابق .

¹¹ الجنود الأطفال في اليمن، مصدر سبق ذكره.

¹² ما زالوا في الجبهة: تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل أطراف الصراع في اليمن. مصدر سبق ذكره.

¹³ نفس المصدر السابق.

23. أجرت هيومن رايتس ووتش مقابلات مع عدد ممن التحقوا بالمعسكرات الحوثية وأكدوا أن الحوثيين يبدأون تجنيدهم بمنح الأطفال تدريباً أيديولوجياً وإسلامياً على المذهب الشيعي الزيدي لما لا يقل عن شهر، ثم يعقبه التدريب العسكري في واحدة من قواعدهم بعرض البلاد. وقال الأطفال إنهم لم يتلقوا أجراً لكنهم كانوا يحصلون على الطعام والقات، وهو نبات يشيع مضغه في اليمن كمنشط خفيف. وكان معظمهم قد أحضروا أسلحتهم الخاصة - فالأسلحة النارية العسكرية شائعة لدى العائلات اليمنية - لكنهم كانوا يزودون بالذخيرة.¹⁴

3. الإكراه والختف

24. فرضت جماعة الحوثي على مشايخ القبائل والموليين لها من أصحاب النفوذ الاجتماعي إثبات ولائهم من خلال حشد الأطفال للقتال في صفوف الجماعة، وفي حالات كثيرة يتم اختطاف الأطفال أو أخذهم دون معرفة آبائهم. يؤكد فريق الخبراء في التقرير أنه تم اختطاف الأطفال وإجبارهم على الانضمام إلى مقاتلي الحوثي، ولاحظوا في حالات أخرى أن الأطفال إما تبعوا أفراد أسرهم المقاتلين أو أفراداً مرتبطين بالقوات، وذلك بعد برامج التدريب الإيديولوجية. في مناسبات أخرى، انضم الأطفال إلى الحوثيين لدعم أسرهم مالياً. وذكر الشهود أيضاً أنه في كل حي، هناك أشخاص يجذبون الأطفال ويستدرجونهم للانضمام إلى الجماعة المسلحة. في صنعاء، هؤلاء الأشخاص هم أعضاء في اللجان الشعبية أو يزعمون أنهم أعضاء في اللجان الشعبية، والتي أبلغت سلطات الأمر الواقع أنها جزء رسمي من الجماعة الحوثية المسلحة. وبحسب تقرير فريق الخبراء لعام 2020 الفقرة (262) في مناطق فقيرة في صنعاء وعواصم المحافظات مثل مدينة ذمار، كان الاختطاف وسيلة لتجنيد بعض الصبيان من قبل المشرفين الحوثيين. بعض الحالات الـ 11 التي تم التحقق منها، تم فيها اختطاف الصبيان، بالنسبة لأولئك الذين انضموا بعد الموافقة على العروض المالية، اعتبرت عائلاتهم -غير المدركة بمكان وجودهم- أن الأطفال قد اختطفوا.¹⁵

4. الأقران والأصدقاء

25. تطوع الإخوة وأبناء العم الذكور واحداً تلو الآخر للانتقام من موت صبي أو لكسب راتب مشابه. وفي مقابلة مع «غ. ن»، 15 عاماً، من مديرية «الحوك» في محافظة الحديدة قال: «كانت جماعة الحوثي تنشط في المدارس الموجودة في محافظتنا ومنها مدرستي، حيث كان المشرفون الأمنيون والتربويون التابعون للجماعة يترددون كثيراً على مدرستنا لاستقطاب الطلاب وتجنيدهم، كما كانوا يشاركون في الفعاليات والمناسبات التي تنظمها مدرستنا كوقفات المناصرة الخاصة بجماعة الحوثي، وميلاد الرسول محمد، وغيرها من الفعاليات. كنت أنا أحد المشاركين في هذه الفعاليات، مما جعل أحد مشرفي الحوثي يتقرب مني لتجنيدني معه. كان المشرف يدعى «أبو قاهر»، وجنّدي معه في إدارة أمن المديرية، كان يقول لي أنه معجب بي لكوني أردت شعاراتهم بحماس». وأضاف «استمررت في الذهاب إلى إدارة الأمن التابعة للحوثيين، حيث كنت أعمل كمرافق خاص للمشرف في كل حملاته الأمنية. لاحقاً تمت عملية ترقيمي عسكرياً، وهي عبارة عن سلسلة فيها رقم معين، تربط في كف المنضمين لجماعة الحوثي، إضافة إلى أنهم منحوني ما يعرف بـ «شهادة دخول الجنة». بعد أن تم ترقيمي عسكرياً انقطعت في البداية عن الدراسة، وأصبحت من مجنّدي الأمنيات على الرغم من صغر سني، حيث كان ذلك في مارس/آذار 2020». وأكمل «انضمت بعدها إلى التدريبات، حيث تدرّبت على حمل السلاح واستخدامه، وكيفية الهجوم والانسحاب والاقترام، كما كنت من المبادرين في تنفيذ الأعمال المسندة البناء، وأبادر بأداء الصرخة وإعلانها في أي مكان أو مناسبة، حتى في المساجد بعد الصلاة، أو قبل وبعد الخطبة. لم أعمل في الأمنيات وحماية النقاط فحسب، بل شاركت في العمليات العسكرية في جبهات محافظات الجوف والحديدة ومأرب، حتى وقعت في الأسر لدى الجيش اليمني. استطاعت أسرتي إخراجي من الأسر وأنا الآن أعيش مع أسرتي في أحد مخيمات النزوح في محافظة مأرب.

5. شهادات وثقتها منظمة سام

26. وثق معدو البلاغ عشرات الوقائع التي تؤكد استخدام الحوثيين، وأطراف أخرى، للأطفال خلال المعارك التي خاضوها ضد القوات الحكومية منها:

- مليشيا الحوثي

¹⁴ اليمن - الحوثيون يرسلون الأطفال إلى القتال. مصدر سبق ذكره.
¹⁵ ما زالوا في الجبهة: تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل أطراف الصراع في اليمن. مصدر سبق ذكره.

27. قال سيف (اسم مستعار) عمره 13 عاماً: "كنا في المدرسة (مدرسة الغدير) جاء الحوثيون للمدرسة وقالوا لنا بأنهم سيعرضون مظاهرات لنا ضد بن سلمان والدواعش على قناة المسيرة، فذهبنا معهم لكنهم أخذونا لمسافة بعيدة لمنطقة اسمها النقة في صعدة، وهناك دربنا على حمل السلاح وتمارين جسدية شاقة لمدة طويلة حوالي 7 أشهر، حيث كنا 25 طفلاً. بعد ذلك عدت لأهلي مدة أسبوع وفي نهاية الأسبوع جاء الحوثيون مجدداً وأخذوني لجبهة نهم، وهناك عملت بإمداد المقاتلين بالذخائر والطعام. كنا نصعد للمتارس و نختبئ خلفها وننزل زحفاً ذات يوم أراد زميلي علي 15 عام النزول من المتارس فوقف وتلقى رصاصة مباشرة في جبينه وسقط أمامي ميتاً. بعد ثلاثة أشهر في جبهة نهم عدت للبيت وأرسلني أهلي مع عروس أخي لمارب ولم أعد بعدها".

28. يقول عبدالملك (اسم مستعار) عمره 15 عاماً من محافظة إب/ السيرة: "كنت أنا وصديقي (سعدون) نذهب يوماً لتناول الفات مع جماعة من مقاتلي أنصار الله، وحين جاء رمضان توقفنا عن الذهاب في الثلاثة الأيام الأولى، وفي اليوم الرابع جاء الحوثيون للدكان حيث كنا وأخذونا رغماً عنا وأوصلونا لمعسكر حمزة، وهناك دربونا على حمل السلاح وتمارين بدنية كثيرة، وإذا تأخرنا أو قصرنا يضر بوننا أو يطلقون الرصاص بالقرب منا. بعد التدريب نقلونا لجبهة حرك بين إب والضالع، وهناك قتلت لمدة خمسة أشهر، وبعدها عدت لقريتي مسلحاً، لم يعد أحد يستطيع ضربني كما كان الوضع سابقاً، صاروا يهابوني». وأضاف «أتذكر من الجبهة أنا قتلنا الكثير من الحمير، كانت المقاومة تضع مصباحا على الحمار وتطلقه في الوادي ونحن كنا نقتنص أي ضوء، وكلما طلع الصبح نكتشف انا قتلنا حماراً. بعد مقتل الزعيم أخذني أخي الكبير رغماً عني وجاء بي لمارب، أنا الآن في الصف التاسع، سينتهي العام الدراسي قريباً وسأعود للقتال مع مجاهدي أنصار الله.

29. مجاهد (اسم مستعار) عمره 12 عاماً، نزع من محافظة صعدة إلى محافظة عمران في الحرب الثانية التي دارت رحاها بين الجيش اليمني والمليشيات، حيث إن والده مريض ومعاق بسبب انفجار لغم أفقده قدمه وذراعه. وعندما سيطرت المليشيات على محافظة عمران استقطبت العديد من الأطفال وكان الطفل «أمجد» ممن تأثر بروية الأطفال الآخرين يحملون السلاح فرغب في التمثل بهؤلاء الأطفال، وأخبر والدته بأنه قد لقي عملاً وأنه سيبدأ من الغد، لكن أمه شككت في الأمر وقالت أنا أعمل بدلاً منك. لكنه اختار وقت الفجر ليهرب من البيت مع آخرين من الأطفال الذين تم إقناعهم بضرورة الجهاد والسلاح لتستيقظ والدته وأسرته على خبر ذهابه مع جماعة الحوثي، حيث التحق بـ مليشيا الحوثي في شهر يناير 2020 ليعود جثة هامدة في شهر مايو 2020م وسط حزن لعائلته وجيرانه.

30. سعد (اسم مستعار) عمره 17 عاماً، من قرية بني حور مديرية مسور عمران، يتيم الأب وأسرته مكونة من أم وأخ وأختين. يدرس في الصف التاسع، ترك المدرسة الأمر الذي أثر على عائلته حيث بكت أمه كثيراً يوم أن علمت بترك ابنها لهم وذهابه مع جماعة الحوثي. ذهبت لتبحث عنه في مراكز الحوثيين في مدينة عمران ولم تجده وبكت أكثر حين أتى زملاء سعد برقم جلوسه لكي يستعد للاختبارات الوزارية في شهر أغسطس 2020، لكنهم لم يجده حيث قالوا لوالدته هذا رقم جلوس ابنك الاختبارات بعد أسبوع. وفي اليوم الثاني وبالتحديد يوم 16 أغسطس 2020 ينتشر خبر مقتل ابنها ليصدق حدس والدته بأنه لن يرجع للبيت ولن يمتحن في الشهادة الأساسية.

31. صخر (اسم مستعار) عمره 14 عاماً، من محافظة إب/ الحزم، تم تجنيده من قبل مشرف جماعة الحوثي (جمال الحميري) وإرساله إلى جبهات القتال حيث تم أخذ الطفل «صخر» وإغراؤه بالمعاش والسلاح وهو لا يزال يدرس في الصف السادس وقد تم أخذه مع تجنيد أطفال آخرين وعددهم ثلاثة وتم أخذهم إلى ذمار تمهيداً لنقلهم إلى جبهات القتال ضمن حملة جماعة الحوثي المستمرة والتي تقوم بها لتجنيد الأطفال، وبحسب الشاهد حسين اسم مستعار لمنظمة «سام» فقد شهد بأنه «شاهدهم يأخذون الطفل صخر لتجنيد من قبل جماعة الحوثي وتم أخذه هو ومجموعة من أبناء المنطقة لرفد جبهات القتال في ذمار».

32. حمزة (اسم مستعار) عمره 12 عاماً، من منطقة العساكرة - جبل راس - الحديدة، تم تجنيده من قبل مشرف جماعة الحوثي يدعى «محمد عبد الحافظ الغبان» (أبو نجران) نائب مشرف المديرية ويكنى (أبو كربلاء)، حيث تم تجنيد الضحية وأخيه سيف من قبل مشرف الحوثي محمد عبد الحافظ الغبان الملقب (أبو نجران) ضمن العديد من الأطفال الذين تم تجنيدهم سواء بالإغراء وذلك من ضمن الوعود بصرف رواتب شهرية أو ترهيب الضحايا وأسرهم تحت مسمى قتال الدواعش كما يروجون. وقد تم أخذ الضحية للتجنيد قسراً بدون إذن والديه وتلقى التدريب والإعداد في أحد معسكرات التدريب التابعة للمليشيات وما يزال الضحية متواجداً في جبهة دباس وبحسب الشاهد «سمير» وهو اسم مستعار والذي شهد لفريق «سام» بأنه «علم بأن الضحية يقاتل في صفوف المليشيات حيث تم أخذه من قبل نائب المشرف العام للحوثيين وقد تم تدريبه مع المليشيات وذهب به إلى جبهات القتال في جبهة دباس لقتال الدواعش كما يقولون وذلك بسبب الفقر والحاجة والخوف والإرهاب من ناحية أخرى».

33. علي (اسم مستعار) عمره 15 عاماً، من حي سودين - كثر - حجة ، تم تجنيده من قبل مشرف جماعة الحوثي في المنطقة ويدعي «جلال محمد دحيم» (محمّد حوثي). تم اختطاف الطفل «قسام» فبحسب إفادة الشاهدين على الواقعة فإن الطفل يدرس بالصف الثامن، وقد غادر القرية للعمل ومساعدة والديه وعند عبوره من أول نقطة عسكرية حوثية أنزلوه من السيارة وأخذوه إلى مكان مجهول، وبعد متابعة من أهله اكتشفوا وجوده في سجن. الغرفة بداخلها يوجد فيها عشرات السجناء ويتم بعدها إطلاقه لفترة قصيرة ثم يأخذونه مرة أخرى إلى دورات طائفية ولا يزال حتى اليوم لدى الحوثي مختطفاً. الشاهد «عبد الخالق» اسم مستعار، قال لفريق «سام» أنه «شاهد أثناء مروره بنقطة سودين التابعة لجماعة الحوثي مجموعة ركاب على متن سيارة هيلكس واعترضتهم النقطة وأنزلت الطفل (قسام) من على متن السيارة و اقتادوه معهم».

34. قاسم (اسم مستعار) عمره 15 عاماً من قرية المخارشة بني نوف مديرية المدان محافظة عمران ترك قاعة الدراسة بمدرسة الجيل الجديد بالمدان وذهب لحضور دورة ثقافية بعد تلقيه إغراءات وعود بتوظيفه في الأمن المركزي. كان هذا في تاريخ 18/12/2017 وقد جلس في صنعاء حوالي أسبوع ولم يتواصل مع أسرته ثم انتقل إلى محافظة ذمار للتدريب وُعد بأنه لن يذهب إلى الجبهة. وبعد أسبوع من التدريب في مكان مهجور ومجهول تم إرساله مع حوالي 15 طفلاً ومجموعة من الشباب إلى محافظة صنعاء (ضبوة مديرية نهم) وقد شاهد هناك الموت ونظراً لصغر سنه فقد أصيب بخوف و هلع جعله يمرض مرضاً شديداً ولم يستطع الوقوف على رجله وامتنع عن الطعام والشراب ليتم بعد ذلك إخراجه من المواجهة وإرساله إلى المؤخرة ليتمكن بعد ذلك من الفرار والهروب حتى عاد إلى بلاده وقرر عدم تصديق أي حوثي أو مشرف ورجع إلى مقعده الدراسي. هذا وقد تم تهديده بعدم الكلام أو إفشاء أسرار أنصار الله وإن فعل فلا يلوم إلا نفسه.

- القوات الحكومية

35. على الرغم من الفارق في استخدام الأطفال في الأعمال العسكرية من قبل الأطراف، وتصدر جماعة الحوثي القائمة في نسبة وعدد الأطفال المجندين، إلا أن القوات الحكومية بجميع فصائلها شاركت في هذه الجريمة وقد وثق فريق الخبراء البارزين عدداً من الوقائع ارتكبتها القوات الحكومية.

36. في عامي 2015 و 2016، جندت المقاومة الجنوبية عشرات الأطفال في عدن. قال جندي طفل سابق لفريق الخبراء إن المجموعات جندته في سن الثانية عشرة. وقال الطفل إن والده سمح له فقط بالعمل في نقطة تفتيش، وعدم الانضمام إلى المعركة. قال الطفل إن «نقطة التفتيش كانت موجودة خلف الخط الأمامي الذي يبعد حوالي 200 متر عن طريق العقبة حيث قام 10 من أصدقائي بدوريات. فيما يتعلق بدوره، أضاف الطفل «كان دوري هو تفتيش ملابس وحقائب الناس، وخاصة النساء. كل يوم كنت أسمع إطلاق النار وشعرت بالانفجارات ولكن نقطة تفتيشنا لم تكن مستهدفة مباشرة. كانت مسؤوليتي العثور على المتعاونين والحوثيين. في إحدى المرات فتشت امرأة و عثرت على أموال وقنابل، ويضيف التقرير بتلقي فريق الخبراء أدلة دامغة حول التجنيد «القسري» و «الطوعي» لما لا يقل عن 27 طفلاً لا تتجاوز أعمارهم 13 عاماً من قبل القوات المسلحة اليمنية وكذلك من قبل الحزام الأمني المدعوم من الإمارات العربية المتحدة، ألوية العمالقة، وقوات النخبة الشبوانية، وذلك منذ عام 2017. من بين هؤلاء الأطفال، ما لا يقل عن 22 طفلاً - بعضهم لا يتجاوز عمره 13 عاماً.¹⁶

37. تم تجنيدهم بواسطة الحزام الأمني وألوية العمالقة لتأدية مهام قتالية خلال الحملة العسكرية في الحديدة عام 2018. ووفقاً إلى المعلومات التي جمعها فريق الخبراء، توفي خمسة أطفال وأصيب خمسة آخرون. ومن بين الأطفال الخمسة الذين قُتلوا، طفل تم تجنيده في سن 16 عاماً، كان على وشك العودة إلى المنزل بحلول نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2018 حيث تلقى راتبه ووافقت الأطراف على وقف إطلاق النار، لكن استلم والد الطفل جثة ابنه في 24 كانون الأول/ ديسمبر بعدما أصيب بعيار ناري عيار 23 ملم في بطنه. أخبر الأب فريق الخبراء بهذه التجربة: «[ابني] كان جثة هامدة ... اللواء العاشر أحضره إلى المستشفى، لقد انهرت عندما قال لي الضابط «إنا لله وإنا إليه راجعون ... "تفحصت الجثة فإذا هو قد أصيب بطلق ناري عيار 23 ملم في بطنه وخرجت كل أحشائه (خارج بطنه)، لقد كان التاريخ 24 ديسمبر 2018 ... لم يتمكنوا من استعادة الجثث إلا في اليوم الثالث، في 23 ديسمبر فقط بعد تكثيف التحالف للغارات الجوية. أخبرني أن ابني توفي بسبب النزيف وعدم الاهتمام. كان خطأ ابني أنه ولد في بلد متخلف، بلد لا يعرف قيمة الأطفال ولا يحترم مشاعرهم. وُلد في بلد به ميليشيات وحكومة فاسدة».¹⁷

¹⁶ نفس المصدر السابق.

¹⁷ نفس المصدر السابق .

38. تمت مقابلة ثلاثة جنود أطفال ممن تم تجنيدهم في عمر 14 و 15 و 17 عاماً بواسطة الحزام الأمني وألوية العمالة حيث أفادوا أنهم شاركوا في الهجوم في المخاء، ثم في هجوم الحديدية. ذكر أحد الذين أجريت معهم المقابلات التالي: «لم أتخيل أبداً أنني سوف أنضم إلى القوات المسلحة أو الجيش. كان حلمي أن أصبح معلماً ... عندما سقط الحوثيون، قررت البحث عن وظيفة بأي طريقة لمساعدة أسرتي في نفقات المنزل. ارتفعت الأسعار ولم يكن راتب والدي كافياً. في بداية عام 2016 قررت الالتحاق بالجيش، وساعدني أقاربي لأن معظمهم في الجيش، وكان عمري ما يقارب 15 سنة. التحقت بالجيش وذهبت إلى التدريب في محافظة عدن لمدة 4 أشهر. وقد أوضح أحد الذين تم تجنيدهم في أبين، وهو في سن 15 عاماً، أن التجنيد كان يتم بمعظمه من قبل شخص في القرية مسؤول عن تلك الأمور (لم يتم ذكر اسمه)، لكنه أيضاً «تم حثه للانضمام إلى القوات» من قبل الأصدقاء والأقارب. تم نقل الطفل مباشرة إلى الجبهة الأمامية. يتذكر ذلك لأنها «معركته الأولى» وكان يرى العديد من الوفيات.¹⁸

39. أجرى فريق الخبراء مقابلات مع ثلاثة شهود أخبروا عن تجنيد صبي يبلغ من العمر 14 عاماً على يد قوات النخبة الشبوانية في شبوة في سبتمبر 2018 كجزء من حملة تجنيد إجباري. قُتل الطفل في يناير 2019 أثناء مدهمة قرية في الحجر بمحافظة شبوة. أفادت المصادر أنه تم تجنيد أربعة أطفال على الأقل دون سن 16 عاماً من قبل قوات النخبة الشبوانية في يناير 2019. في فبراير 2019، قُتل صبي يبلغ من العمر 17 عاماً، تم تجنيده في وقت مبكر من عام 2018 في تعز، جراء لغم أرضي بالقرب من الحدود الشمالية بين اليمن والسعودية. أخبرت أسرته فريق الخبراء أنه تم تجنيده من خلال قوات المقاومة / القوات المسلحة اليمنية، التي انضمت إليها من الحوبان. أبلغت العائلة فريق الخبراء أن بطاقة هوية الصبي أظهرت بوضوح عمره. وأبلغت مصادر أخرى فريق الخبراء أن القوات المسلحة اليمنية تتحقق من بطاقات الهوية وشهادات الميلاد.¹⁹

رابعاً: الإطار القانوني: مشروعية تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة

40. تشكل النزاعات المسلحة خطراً يهدق بالأطفال بشكل خاص. وعلى الرغم من الحماية الخاصة التي يكفلها القانون للأطفال، ما زالوا عرضة للتجنيد من قبل القوات المسلحة النظامية والجماعات المسلحة. لمنع ظاهرة تجنيد الأطفال يكفل القانون الدولي الإنساني حماية خاصة بوصفهم فئة ذات حساسية، ولهم احتياجات خاصة في النزاعات المسلحة.

41. عادة ما يتم تجنيد الأطفال على أيدي القوات المسلحة الوطنية، وبشكل خاص على أيدي الميليشيات المسلحة، بحيث بات الأمر يشكل مشكلة إنسانية خطيرة. إذ يستخدم الأطفال الذين يجري تجنيدهم في المشاركة الفعالة في الأعمال القتالية، فضلاً عن استخدامهم في أداء مهام داعمة في جمع المعلومات الاستخباراتية، ونقل الإمدادات، مما يعرضهم للكثير من المخاطر.

القانون الدولي لحقوق الإنسان

42. على الرغم من أن القانون الدولي لحقوق الإنسان ملزم للدول في المقام الأول، فإنه من المقبول عموماً لدى فقهاء القانون الدولي، أنه عندما تمارس الجماعات المسلحة من غير الدول ووظائف شبيهة بوظائف الحكومة أو تسيطر بحكم الواقع على إقليم أو سكان معينين، يتعين عليها أن تحترم وتحمي المبادئ والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان للأفراد الخاضعين لسيطرتها. ولذلك، يجب احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان من جانب الحوثيين وغيرهم من الجماعات المسلحة بحكم سيطرتهم الفعلية على الأراضي والسكان في اليمن.²⁰

43. يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان تجنيد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة. وقد حددت اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 سن الطفل بخمسة عشرة عاماً كحد أدنى. ويعد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر مايو/ أيار من العام 2000 من أهم النصوص التي كفلت حماية حق الأطفال من إجبارهم على المشاركة في النزاعات المسلحة، كما يعتبر تنويجاً للجهود التي بُذلت طوال فترة التسعينيات من أجل رفع الحد الأدنى لسن الطفل المحظور تجنيده من الخامسة عشرة إلى الثامنة عشرة عاماً. بيد أن التقدم كان بطيئاً. ويشير قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1612 الذي يضع آلية للمتابعة والإبلاغ والالتزام إلى أن هذه الأجندة مازالت تحتاج إلى الكثير من العمل- خاصة وأن أغلب الانتهاكات الفظيعة ترتكب في أوساط الأطراف الفاعلة غير الحكومية.

44. تضمن البروتوكول بعض الأحكام المهمة وبصفة خاصة تحديد سن التجنيد الإجباري، والتجنيد الطوعي أو الاختياري، وكذلك تناول مسألة تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة للدولة، فقد نص في المادة (4) منه على «1- لا يجوز أن تقوم المجموعات المسلحة المتميزة عن القوات المسلحة لأي دولة في أي ظرف من الظروف بتجنيد أو

¹⁸ نفس المصدر السابق.

¹⁹ نفس المصدر السابق.

²⁰ رسالة مؤرخة في 21 شباط/فبراير 2023 موجهة على رئيسة مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني باليمن.

استخدام الأشخاص دون سن الثامنة عشرة في الأعمال الحربية. 2- تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لمنع هذا التجنيد والاستخدام، بما في ذلك اعتماد التدابير القانونية اللازمة لحظر وتجريم هذه الممارسات».

45. في ضوء ما تقدم، وبحكم أن اليمن دولة طرف في اتفاقيات جنيف وبروتوكولها الإضافيين، واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، نص قانون الطفل اليمني رقم 45 لعام 2002 في المادة (149)، على عدم مشاركة أي شخص دون سن الثامنة عشرة في الصراعات المسلحة، أو الالتحاق بالتجنيد للمشاركة فيها. ويشير تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في أبريل (نيسان) 2012، في جزء منه عن اليمن إلى أن القانون اليمني واضح في وجوب الامتناع عن تجنيد الأطفال في الصراعات العسكرية. لذلك، يتوجب على أطراف النزاع في اليمن الإيفاء بالتزامات اليمن الدولية والامتناع عن تجنيد الطفل لما تمثله هذه السياسة من انتهاك خطير للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

القانون الدولي الإنساني

46. تحظر اتفاقية جنيف الرابعة إشراك الأطفال ممن هم دون سن الخامسة عشر في الأعمال الحربية وتنص على أن «التجنيد الإلزامي أو التطوعي للأطفال في القوات أو المجموعات المسلحة يعد جريمة حرب في أي صراع مسلح». وقد وردت هذه النقطة أيضاً في النظام الأساسي لميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية. وفي عام 2000، رفع البروتوكول الاختياري لحقوق الطفل الحد الأدنى لعمر التجنيد والمشاركة المباشرة في الصراعات إلى 18 عاماً. ومنذ عام 2002، بلغ عدد البلدان التي صدقت على الميثاق 123 بلداً. بيد أن التقدم كان بطيئاً. ويشير قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1612 الذي يضع آلية للمتابعة والإبلاغ والالتزام إلى أن هذه الأجندة مازالت تحتاج إلى الكثير من العمل- خاصة وأن أغلب الانتهاكات الفظيعة ترتكب في أوساط الأطراف الفاعلة غير الحكومية.

47. عالج البروتوكولان الإضافيان إلى اتفاقيات جنيف لعام 1977 أولى المعاهدات الدولية التي سعت لمعالجة تلك المسألة، إذ ينص البروتوكول الأول المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية على حظر تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة وإشراكهم في الأعمال العدائية. كما ينص البروتوكول على أنه في حالة تجنيد الأطفال الذي بلغوا سن الخامسة عشرة ولم يبلغوا سن الثامنة عشرة في النزاعات المسلحة، إعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً.²¹

48. تحظر اتفاقية جنيف الرابعة إشراك الأطفال ممن هم دون سن الخامسة عشرة في الأعمال الحربية وتنص على أن «التجنيد الإلزامي أو التطوعي للأطفال في القوات أو المجموعات المسلحة يعد جريمة حرب في أي صراع مسلح». وقد وردت هذه النقطة أيضاً في النظام الأساسي لميثاق روما الأساسي لمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998.

49. نصت المادة (77) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف على «إلزام أطراف النزاع باتخاذ كافة التدابير الممكنة التي تكفل عدم اشتراك الأطفال؛ الذين لم يبلغوا بعد سن الخامسة عشر في النزاعات المسلحة بصورة مباشرة، وعلى هذه الأطراف بالامتناع عن تجنيد هؤلاء الصغار في قواتها المسلحة، ويجب على أطراف النزاع في حالة تجنيد هؤلاء ممن بلغوا سن الخامسة عشرة ولم يبلغوا سن الثامنة عشرة أن تسعى لإعطاء الأولوية لمن هم أكبر سناً»، وفي حالة النزاع المسلح الداخلي فإن البروتوكول الإضافي الثاني نص على «لا يجوز تجنيد الأطفال دون سن الخامسة عشرة في القوات أو الجماعات المسلحة، ولا يجوز السماح باشتراكهم في العمليات العدائية».

50. هذا التحريم يشمل الدول والجماعات المسلحة المتميزة عن القوات الوطنية للدولة، حيث يحظر البروتوكول أن تقوم هذه القوات تحت أي ظرف من الظروف بتجنيد أو استخدام من هم دون الثامنة عشرة من العمر في الأعمال الحربية، وينطبق هذا الحظر على المجموعات المسلحة كافة. وعلى الدول التي يوجد فيها مثل هذه الجماعات أن تتخذ جميع التدابير الممكنة عملياً لمنع هذا التجنيد أو الاستخدام، بما في ذلك اعتماد التدابير القانونية اللازمة لحظر وتجريم هذه الممارسات، كما أوجب هذا البروتوكول الاختياري على الدول اتخاذ كل التدابير التي تكفل تسريح الأطفال من صفوف القوات المسلحة التابعة لها، فقد نص على أن "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة لكفالة تسريح الأشخاص المجندين أو المستخدمين في الأعمال الحربية في نطاق ولايتها بما لا يتناقض مع هذا البروتوكول".²²

51. ويوضح النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الصادر في 17 تموز/يوليه عام 1998 والذي دخل حيز النفاذ في 1 تموز/يوليه 2002، أنه في حالتي النزاع المسلح الدولي والنزاع المسلح غير الدولي "يعتبر إجبار أو تجنيد الأطفال تحت سن الخامسة عشرة وإحاقهم بالقوات المسلحة أو في جماعات مسلحة أو استخدامهم في النزاعات ما هو إلا جريمة حرب

²¹ البروتوكول الإضافي الأول، المادة 77.

²² محمد النادي، الأطفال الجنود في ظل القانون الدولي الإنساني. <https://caus.org.lb/ar/child-soldiers-under-international-humanitarian-law>

(المواد 2-8 ب'6 و'8-2 هـ '7 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية). وفي ظل ظروف معينة تتمتع المحكمة باختصاص محاكمة مرتكبي هذه الجرائم (المادة 2-8 ب-26 والمادة 2-8 هـ-7).

رابعاً: توصيات

أولاً: جماعة الحوثيين

- الطلب من الحوثيين الوقف الفوري وغير المشروط لسياسة تجنيد الأطفال واستغلالهم في الأعمال القتالية، لما في ذلك من خطر كبير على حياتهم ومستقبلهم، وانتهاك جسيم لحقوقهم المكفولة في المواثيق والأعراف المحلية والدولية ذات العلاقة .
- الطلب من الحوثيين الإفصاح عن أعداد الأطفال المجندين لديهم وتسريح كافة الأطفال المجندين لديها بشكل فوري.
- الطلب من الحوثيين الإيفاء بكافة التزامات اليمن فيما يتعلق باحترام وتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني التي تحظر تجنيد الأطفال.
- الطلب من الحوثيين إغلاق كافة المعسكرات ومراكز الحشد التي تستخدم لحشد الأطفال فكرياً وتحفيزهم على القتال.
- الطلب من الحوثيين وقف الخطاب الإعلامي المحرّض على الكراهية والعنف وعدم استغلال المؤسسات التعليمية أو المناهج المدرسية أو الأنشطة التي تمجد القتال وتدعو إليه بشكل فوري.
- الطلب من الحوثيين فتح تحقيق في كافة الجرائم التي ارتكبت بحق الأطفال ضحايا التجنيد، ومساءلة كل من هو ضالع في تجنيد الأطفال في النزاع المسلح.

ثانياً: الحكومة الشرعية

- الطلب من حكومة اليمن الشرعية التوقف الفوري عن تجنيد الأطفال واستغلالهم في الأعمال القتالية أو أعمال أمنية بوصفه انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي الإنساني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- الطلب من حكومة اليمن الشرعية الإفصاح عن أعداد الأطفال المجندين لديهم وتسريح كافة الأطفال المجندين لديها بشكل فوري.
- الطلب من حكومة اليمن الشرعية الإيفاء بكافة التزامات اليمن بموجب الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وقواعد القانون الدولي الإنساني.
- الطلب من حكومة اليمن الشرعية إصدار التشريعات التي تشدد العقوبة على المتورطين في تجنيد الأطفال واستخدامهم في أعمال قتالية.
- الطلب من حكومة اليمن الشرعية فتح مراكز التأهيل للأطفال المنخرطين في القتال قبل إعادتهم إلى سرهم وإعادة دمجهم في المجتمع.
- الطلب من حكومة اليمن الشرعية فتح تحقيق مع كافة المتورطين في جرائم تجنيد الأطفال تمهيداً لمساءلتهم.
- الطلب من حكومة اليمن الشرعية المصادقة على نظام روما الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية.